

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير حول تنفيذ حلقة النقاش " محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق

الانسان - الأهمية والتحديات "



معد التقرير: أ. إشراق المقطري - عضو اللجنة الوطنية للتحقيق

مقدمة:

بالتزامن مع عملية المراجعة للملفات التي ستسلم للقضاء والمتابعة ، ولتعريف كافة مؤسسات انفاذ القانون والمجتمع المدني والرأي العام بأهمية هذه الخطو كونها تكمل عملية المحاكمة لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان التي عملت عليها اللجنة بشكل مكثف وماتزال تعمل عليها منذ ثلاث سنوات، فقد كان من المهم التخطيط لعقد حلقة نقاش توضيحية لهذا الجانب يشترك فيها كافة المهتمين ، وهذا التقرير يوضح سير حلقة النقاش ونتائجها وتأثيرها على عملية متابعة التسليم للملفات.

الهدف من التقرير:

1- قياس مستوى تنفيذ حلقة النقاش المتعلقة بمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان

2- تعريف كافة طاقم اللجنة الوطنية بمخرجات حلقة النقاش

معد التقرير:

أ. إشراق المقطري - عضو اللجنة الوطنية للتحقيق

مكان وتاريخ التنفيذ:

العاصمة المؤقتة عدن - قاعة شبام في فندق كورال - 2019/2/14م

الفئة المشاركة في حلقة النقاش :

(81) شخصية من القضاء والنيابة والمحامين والاكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والاعلام والمهتمين

خطوات تنفيذ حلقة النقاش:

أولاً: التهيئة والتحضير:

- 1- كتابة مقترح تنفيذ حلقة نقاش بهدف التهيئة للبدء بعملية النظر في ملفات اللجنة الوطنية المحالة للنيابة العامة واستعراض دور كافة المؤثرين في مساندة القضاء في محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان قدم من قبل عضوي اللجنة : أ. حسين المشدلي و أ. إشراق المقطري واختيار عناوين وعناصر أوراق العمل بما يضمن تكامل الموضوع وفهمه للمشاركين (مرفق مقترح تنفيذ حلقة النقاش) .
- 2- تجهيز مذكرات الى الجهات التي ستقدم أوراق عمل : القضاء - النيابة العامة - نقابة المحامين - المجتمع المدني.
- 3- التواصل مع معدي أوراق العمل والجهات التي تتبعها.
- 4- تجهيز ورقة عمل باسم اللجنة الوطنية من قبل عضوي اللجنة أ. إشراق المقطري و أ. حسين المشدلي
- 5- اعداد أجندة ورشة العمل
- 6- تجهيز يافطة الورشة والدعوة والتغطية الإعلامية من قبل المختص الإعلامي أحمد الصهبي
- 7- التواصل مع المشاركين في حلقة النقاش من قبل سكرتارية أعضاء اللجنة
- 8- القيام بالعمل اللوجستي وحجز القاعة والبريك والقرطاسية من قبل الطاقم المالي والإداري

ثانياً: تنفيذ حلقة النقاش:

- بدأت الورشة الساعة 10 صباح يوم الخميس الموافق 2019/2/14م بكلمة من اللجنة الوطنية للتحقيق، الجهة المنفذة لحلقة النقاش قدمها الأخ رئيس اللجنة القاضي أحمد سعيد المفلحي ، رحب

فيها بجميع الحضور في حلقة النقاش مستعرضا مراحل عمل اللجنة الوطنية منذ ثلاث سنوات والوصول الى الضحايا في جميع المحافظات اليمنية، وتجاوز الكثير من العقبات الأمنية والسياسية والعسكرية وذلك للتنفيذ المهام الموكلة لها في الرصد والتحقيق ، ولهذا ترى بأن الوقت أصبح ملحا بأن يشعر الضحايا بالانصاف عبر القضاء الوطني كونه المختص.



- أسماء الحضور المشاركين في حلقة النقاش " محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان - الأهمية والتحديات "

م	الاسم	الصفة
1	د. سمير الشيباني	نائب وزير الاعلام
2	القاضي بدر العارضة	عضو المكتب الفني - مكتب النائب العام
3	القاضي حيدان جمعان	عضو المحكمة العليا
4	القاضي ظافر شعلان	وكيل نيابة المنطقة العسكرية الرابعة
5	أوسان أحمد صالح	البحث الجنائي
6	عهد محمد سالم قسوس	مؤسسة أكون للحقوق والحريات

7	أ. أحمد فيصل الإبي	رئيس مؤسسة بيت العدالة
8	أ. أحمد القرشي	رئيس مؤسسة سياج للطفولة
9	د. إسمهان بن بريك	محاضر في كلية الحقوق – جامعة عدن
10	د. ميداء عبود	محاضر في كلية الحقوق – جامعة عدن
11	أ. جمال ناصر	مؤسسة سياج – فرع عدن
12	القاضي صلاح محمد سيف	قاضي في
13	أ. عاد نعمان قائد سيف	كاتب صحفي – ناشط مدني
14	أ. اهر حيدان جمعان	إداري في المحكمة العليا
15	أ. عبدالله شيخ سالم علي	مدير دائرة الشؤون القانونية
16	أ. حنين جمال الدين	ناشط اعلامي
17	د. محمد ابوبكر شويان	أستاذ جامعي
18	شكري عبدالله حديز	ناشط في المجتمع المدني
19	د. رابعة طلب ثابت عبادل	نائب عميد كلية اللغات – جامعة عدن
20	م. بكيل التركي	ناشط سياسي وحقوقى
21	أ. هاشم السيد محمد	محامي – نقابة المحامين
22	العميد ركن إبراهيم حيدان	عن رئيس هيئة الاركان
23	القاضي/ علي جميل محمد	وكيل النيابة الجزائرية
24	عبدالله سالم ناصر	وكيل نيابة
25	د. حسين محمد حسن	مدير عام
26	أ. حسين طه الشعبي	محامي
27	جلال عمر صالح	اعلامي
28	صالح بن عوذل	اعلامي
29	القاضي خالد علي البغدادي	وكيل نيابة الشيخ عثمان
30	أ. احمد احمد الهتاري	عن / مدير البحث الجنائي

31	أ.حلمي حسن	صحفي
32	أ.ضياء حسن ابراهيم	رئيس مؤسسة الضياء للحقوق
33	القاضي وهيب فضل علي	رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة - عدن
34	العقيد صالح محمد القملي	مدير البحث الجنائي م/ عدن
35	عقيد ركن يوسف محمد درم	التحقيقات
36	مهجة احمد سعيد	محرره اخبار
37	أديب محمد سنان	مراسل قناة بلقيس
38	محمد احمد الوادي	مساعد مراسل قناة بلقيس
39	منال أمين عبدالسلام	وكالة سبا للأنباء
40	القاضي فهد عبد اللاه فاضل	عضو نيابة
41	القاضي يحي محمد السعيد	قاضي
42	مهتم علي احمد محمد	موقع عدن 24
43	فيصل صالح الحوس	تلفزيون عدن
44	عقيد هدى محمد ناصر درغام	نائب مدير عام حماية الاسرة - الداخلية
45	عميد عارف محمد علي عريم	مدير عام حقوق الانسان بوزارة الداخلية
46	أ.نورسريب	مساعد مدير عام التوجيه المعنوي بالداخلية
47	أ. عماد محمد سعيد	مدير عام مكتب فرع حقوق الانسان- عدن
48	أ.زكي اليوسفي	قناة اليمن الفضائية
49	أ. عادل عبدالله البخاري	مدير عام مكتب التوثيق - وزارة العدل
50	أ.خالد وليد ابوبكر	ناشط مجتمعي
51	أ. دولة مهدي علي	مندوبة منظمة الطفولة
52	أ. شكري صالح فرج	رئيس لجنة الفحص
53	أ. حافظ محمد سالم	عضو لجنة الفحص
54	العميد محمد ثابت جواس	وزارة الدفاع

55	أ. منى محمد علي احمد	النيابة – حقوق الانسان
56	أ. خلود محمد حسين	النيابة – حقوق الانسان
57	أ. كفاح محمد مندوق	عضو مكتب محامي عام الأموال - عدن
58	أ. مارينا كمال حميد ثابت	محامية ، مدافع عن حقوق الانسان
59	أ. منى سعيد هيثم	ناشطة سياسية – تكتل التضامن النسوي
60	أ.قاسم داوود علي	رئيس مركز عدن لحقوق الانسان
61	أ. دعاء نبيل غالب	صحفية
62	أ.عبدالله صالح البعداني	النيابة العسكرية
63	أ. شكري حسين المرقشي	صحفي – موقع الاناضول
64	د. محمد صالح محسن	عميد كلية الحقوق
65	أ. فضل علي مبارك	قناة الجزيرة
66	أ. وردة السيد	رئيس منظمة مساعدة النازحين
67	أ. محمود عبدالله محمد نصر	الشبكة المدنية لحقوق الانسان
68	د. محمود شائف	الشبكة المدنية لحقوق الانسان
69	محمد فضل الدوبحي	محامي – وزارة الشؤون القانونية
70	أ. عرفات نور	قناة المهرة
71	صالح محمد برمان	راصد اللجنة الوطنية
72	القاضي محمد علي صالح الناخبي	رئيس النيابة الجزائية المتخصصة
73	أ. أمة الرحمن قائد صالح العفوري	ناشطة مجتمعية
74	أ. توفيق عبدالله الشعبي	محامي – المركز الإنساني
75	أ. عبد العزيز العبيدي	محقق – اللجنة الوطنية للتحقيق
76	د.بدور جبوان	طبيبه
77	أرزاق الخضر	قسم الرصد والتوثيق- اللجنة الوطنية للتحقيق
78	رغدة عبدالحكيم أحمد قاسم	علاقات عامة في منظمة الطفولة

79	أ. مرسي	راصد اللجنة الوطنية - أبين
80	أ. محمد المرسي	راصد اللجنة الوطنية - الضالع
81	أ. أصيل بجاش علي شرف	اعلامي

- استعراض ورقة العمل المقدمة عن القضاء ، عنهم قدم واستعرض القاضي / حيدان جمعان عضو المحكمة العليا والذي أوضح ان الورقة المتواضعة التي كتبت على عجلة هي مشاركة من القضاء لإيمانهم بأهمية عمل ودور اللجنة في التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان ، فحقوق الانسان لم تأتي فقط في المواثيق الدولية بل سبقتها الأديان السماوية ومنها الدين الإسلامي الذي حرم المساس بسلامة الانسان وحياته وماله وعرضه وكرامته والقضاء اليمن واضح بهذا الشأن أنه يجب محاكمة كل من ارتكب جرماً بحق انسان آخر وهو ما اوجبه الدستور والقانون ، موضحاً أن الأجهزة الأمنية والقضائية المناط بها وفقاً للدستور والقانون حماية الحقوق والحريات للمواطنين ، ولهذا فإن محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان أصبحت من الضرورات الحتمية ومن الالتزامات الدستورية والقانونية التي تقع على اليمن وحكومتها كونها المعنية بالحماية. (مرفق بالتقرير ورقة العمل).



- الورقة الثانية عن اللجنة الوطنية للتحقيق بعنوان : خصوصية المحاكمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان " والتي قدمتها أ. إشراق المقطري عضو اللجنة تركزت حول الدور الذي قامت به اللجنة في عملية المحاكمة لمرتكبي الانتهاكات المتمثلة بتجميع وحفظ أدلة الإثبات المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة من جميع الأشخاص والأطراف والجهات وتحديد المسؤولية الجنائية وفق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان إضافة الى التحقيق وفق المبادئ والمعايير المعمول بها في اللجان الدولية والإقليمية المماثلة وبناء قاعدة بيانات وطنية شاملة للضحايا وما طالهم من انتهاكات وفق التصنيف القانوني لكل انتهاك وبالتالي اعداد ملفات قانونية بالوقائع التي تم الانتهاء من التحقيق فيها وإحالتها للقضاء لإكمال عملية المحاكمة، كما أوضحت في الورقة اهم 10 خصائص تتفرد فيها محاكمات مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان (مرفق بالتقرير ورقة العمل)

الجلسة الثانية : نقاش ورقتي العمل من قبل المشاركين حيث دار عملية التيسير لجلسة النقاش عضو اللجنة أ. حسين المشدلي ، واتخذ النقاش منحى الاستفسارات ومنحى التعقيب والاضافات:

الاستفسارات :

1. هل ضمن أسباب وقوع انتهاكات حقوق الانسان هو غياب الدولة ؟ وإذا كان فعلا هو احد الأسباب فلماذا اذا تقع الانتهاكات في المناطق المحررة التي تتواجد فيها الدولة ؟
2. اذا تمت عملية الملاحقة والمحاكم هل ستم بدون أي تمييز ويضمن فيها الملاحقة للجميع
3. هل للمجتمع المدني والاعلام سيكون دور في المواكبة للسير في إجراءات المحاكمة لمرتكبي انتهاكات حقوق الانسان.
4. هل يدخل أخطاء التحالف في قصف مساكن المواطنين ضمن ملفات اللجنة الوطنية وهل سيتم المحاسبة على ذلك.

5. كيف سيقوم القضاء بعملية المحاكمات وهو اغلب الوقت في اضراب وتعطيل لحقوق المواطنين وينتهك حقوقهم الأساسية
6. لماذا فقط تم تحديد الانتهاكات من 2011م وما مصير الانتهاكات التي قبل 2011 خصوصا منذ بدء مسيرات الحراك في 2007م
7. ما هو مسار القضايا بخصوص من تم الافراج عنهم من المتهمين بالتجيرات والاعتقالات
8. أين هو رصد اللجنة للانتهاكات في أبين خصوصا تدمير المنازل في العام 2011م ، ولماذا لم يتم رصد واقعة قصف النازحين في عدن التي وقعت في 2015م .

التعليقات:

1. أهمية التسامح لاستمرار الحياة والتعايش لكن هذا لا يعني العفو عن مرتكبي الانتهاكات بل لابد من المساءلة لان التسامح أدى في أوقات كثيرة لاستمرار الانتهاكات ، ويجب الانتصار لحقوق الطفل والمرأة والمكالمين
2. التقدير العالي لجهد اللجنة الوطنية للتمهيد للمحاكمات ولكن نحتاج لأمر آخر ورئيس لكي تتم المحاكمات ألا وهو الاراداه السياسية كونها ضرورة للقيام بهذا الاجراء ، كما انه من الضروري ضمن قضايا الانتهاكات يدخل موضوع الفساد.
3. الشكر للجنة الوطنية على فتح مثل هذه المواضيع وتنظيم مثل هذه اللقاءات النوعية.
4. يستحق الدور الذي قامت به اللجنة الوطنية برغم الظروف الشكر ، لكن متى سيتم تنويع عمل اللجنة بإجراء محاكات فعلية للجنة ، متى سيكون القضاء الذي نحترمه ونجلة لديه القدرة في الفصل بتلك الانتهاكات ، متى ستفتح العدالة أبوابها،

5. ما يزال شريحه كبيرة من المواطنين خصوصا في عدن على جهل باللجنة الوطنية ودورها ولهذا لا يستطيعون الوصول وتقديم البلاغات ومن الضروري ان تصل الجنة الى العامة والضحايا في كل المحافظات ومنها عدن وتكثيف الترويج الإعلامي لدور اللجنة ومكان عملها.
6. عملية حماية حقوق الانسان تكاملية ومن الضروري ان تبدأ بصيانه حقوق الناس عبر تفعيل القضاء فكل يوم تحدث حوادث تعجير وحوادث اعتقال وحوادث سرقات.
7. يجب التمييز بين المحاكم المدنية والمحاكم العسكرية ، فقد تم الحكم على مغتصب طفل المعلا بكونه عسكري (عبر القانون العسكري) برغم أن الطفل الضحية مدني.
8. ضرورة تواجد دور للجنة بعد عملية تسليم الملفات للقضاء لضمان نجاح العملية وعدم توقف دورها في التحقيق وتسليم الملفات.

- تم الرد على الاستفسارات المتعلقة باللجنة من قبل رئيس اللجنة وعضوي اللجن إشراق المقطري وحسين المشدلي.
- بعد الجلسة الثانية : تم اخذ استراحة قصيرة ، وإجراء المقابلات التلفزيونية والاذاعية وللمواقع والرد على بعض استفسارات المشاركين وذلك من قبل رئيس اللجنة القاضي أحمد سعيد المفلحي ، وأعضاء اللجنة : حسين المشدلي ، إشراق المقطري ، ناصر العوذلي ، جهاد عبد الرسول.
- **الجلسة الثالثة** : بدأت بكلمة من نائب وزير حقوق الانسان ابدى فيها أعجابه بالتنفيذ الرائع من قبل اللجنة لحلقة النقاش واهمية مثل هذه اللقاءات لمناقشة حقوق الانسان في اليمن والتي زادت في اليمن بسبب الحرب ، وان الوزارة تتابع تقارير اللجنة وتوليها الاهتمام وواضح فيها الحيادية فلم تترك أي طرف من أطراف النزاع في اليمن.



- الجلسة الثالثة: تم فيها تقديم ثلاث أوراق العمل مقدمة من ثلاث جهات

1- الورقة الأولى استعرضها القاضي : **عبد الحميد** بالنيابة عن القاضي بدر العارضة الذي استأذن بالخروج بسبب ظرف شخصي ، والورقة هي عبارة عن رؤية متكاملة عن الإجراءات الجنائية ضد منتهكي القانون الدولي الإنساني قام بكتابتها القاضي شائف الشيباني ، موضح فيها موقف القانون الدولي من مسألة اخيار المحكمة المختصة وأساليب ادراج الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية للدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية ، وضماننا المحاكمة العادلة في التشريعات الوطنية في اليمن.

2- الورقة الثانية : عن ناقة المحامين قدمها المحامي هاشم السيد وتحدث لضرورة انصاف الضحايا في تحقيق السلام العادل في اليمن

3- الورقة الثالثة والأخيرة : قدمها المحامي أحمد فيصل الابي رئيس منظمة بيت العدالة عن المجتمع المدني تطرق فيها لأساليب جبر الضرر كحق من حقوق الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية.

الجلسة الرابعة: نقاش أوراق العمل

نظرا لان الوقت كان قد تجاوز الساعة الواحدة ظهرا فقد كانت التعقيبات قليلة وتركزت على ضرورة مواصلة عمل مثل هذه الحلقات التي يلتقي فيها كافة المهتمين بملف حقوق الانسان، وتم تقديم تعقيب واطافة من قبل 3 من المشاركين متضمن توصية بضرورة تعديل التشريعات الوطنية لتوائم التزامات اليمن في محاكمة مرتكبي الانتهاكات لان تشريعات اليمن قديمة وصيغت في أوضاع مختلفة ،

وتوصية للجنة الوطنية في عمل خط ساخن لاستقبال بلاغات ضحايا العنف خصوصا من النساء، إضافة الى تركيز اللجنة على تجهيز أرشيف عالي الجودة يضمن ادراج كافة الملفات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان.

- النتائج ومخرجات عمل حلقة النقاش:

1. حضور اكثر من 81 شخصية متنوعة المعارف والمسئوليات والاهتمامات
2. كتابة وعرض 5 أوراق عمل مختلفة من 5 جهات مهتمة بحقوق الانسان في اليمن تم فيها مناقشة موضوع محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان.
3. المشاركة الفعالة من قبل كافة مؤسسات إنفاذ القانون وهي القضاء والنيابة والامن والداخلية والجيش
4. المشاركة الفاعلة من الجهات الرائدة في حقوق الانسان وهي : كلية الحقوق -جامعة عدن ، نقابة المحامين ، مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في عدن وأبين وشبوة
5. مشاركة الجهات الفاعلة في الرقابة على حقوق الانسان متمثلة بالمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الانسان والإعلاميين بمختلف أشكال العمل الإعلامي.
6. اتفاق جميع الحضور من الأشخاص والمؤسسات على ضرورة البدء بمحاكمات مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان.
7. الاعجاب والاشادة بالدور الذي قطعه اللجنة في عملية التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان.
8. تقديم المشاركين عدد من التوصيات المهنية المهمة لصالح عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في المستقبل.
9. العمل بروح الفريق الجماعي حيث ظهرت روح التعاون في تنفيذ هذا النشاط الهام بمشاركة من رئيس اللجنة وخمسة من أعضاء اللجنة والأمين العام والمدير المالي والإداري وسكرتارية رئيس اللجنة

وسكرتارية أعضاء اللجنة، وعدد من المحققين المساعدين ، والطاقم المالي وعدد من الطاقم الإداري
و، كذلك بعض الراصدين الذين عرف عنهم دائما بالتفاعل مع أنشطة وبرامج اللجنة